

الفصل الثاني

طبيعة المشكلة الاقتصادية و امكانات الانتاج المتاحة

أولاً - الحاجات الإنسانية وخصائصها

يرتكز علم الاقتصاد على قضية الكيفية التي يتم بها تلبية حاجات الانسان باستخدام الموارد المحدودة .و الحاجات الانسانية متعددة و مختلفة اذ يتم تبدأ بالحاجات الحيوية(الاكل , اللباس , الماوى)م تمتد لتشمل الحاجات الاجتماعية و الثقافية(قراءة كتاب , تمشية وقت , الزيارات الاجتماعية). و محاولة اشباع تلك الحاجات يتطلب عددا لا له من السلع و الخدمات و من الامثلة على السلع الملموسة الخبز و اللحم و التفاح و الزيت و البن و الثوب و السيارة و المنزل , و التليفزيون و القلم و الكتاب ...اما السلع غير الملموسة او الخدمات فتمتد لتشمل خدمة الطبيب و المهندس و الحلاق و المدرس و السباك و خدمة خطوط الطيران او الحافلة. والحاجات الإنسانية متغيرة بتغير الزمان والمكان و متجددة و إشباع البعض منها يولد حاجات أخرى .

ثانياً - الموارد الاقتصادية وخصائصها

الموارد الاقتصادية هي كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان وتكون موجودة بشكل نادر . خاصية الندرة من أهم خصائص الموارد الاقتصادية . الندرة فكرة نسبية مرتبطة بالحاجة .مقياس الندرة هو الثمن. ندرة الموارد هي التي توجد الحاجة لدراسة الاقتصاد

تقسيمات الموارد الاقتصادية:

-من حيث أماكن وجودها : موارد موجودة في أماكن كثيرة , وموارد يقتصر وجودها على أماكن قليلة , وينعدم وجودها في أماكن أخرى.

-من حيث عمرها : موارد ناضبة(كالنفط والمعادن ,)وموارد متجددة (كالمياه والثروة البشرية والحيوانية.)

-من حيث طبيعتها:

الموارد البشرية وأصله العمل ونقصد به ذلك المجهود العضلي والذهني الذي يقوم به الإنسان لغرض إنتاج السلع والخدمات.

الموارد الطبيعية وأصلها الأرض ونقصد به كل ما على سطحها أو في باطنها أو فوقها ويمكن استخدامه في الإنتاج كالموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية والأمطار والرياح والمناخ بشكل عام.

رأس المال ونقصد به الموارد التي أنتجها الإنسان لغرض مساعدته في الإنتاج كالألات والمعدات والمباني والجسور والطرق....

التفرقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية:

السلع الاستهلاكية هي السلع المنتجة لغرض الاستهلاك النهائي كالغذاء والملبس... السلع الرأسمالية هي السلع المنتجة لغرض الإنتاج كالألات والمعدات....

التفرقة بين رأس المال والنقود : النقود لا تنتج شيئا وهي مجرد وسيلة لتبادل الموارد فهي تسهل الحصول على رأس المال لكنها ليست رأس مال.

التفرقة بين رأس المال والثروة : الثروة أكثر شمولية من رأس المال لشمولها على الموارد الطبيعية ومجمل الناتج المتراكم لعدة سنوات ورأس المال والنقود.

ثالثا - التساؤلات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع:

ايا كان نوع الاقتصاد السائد رأسمالي أم اشتراكي , متقدم أم نامي , زراعي أم صناعي ...يتوجب عليه الإجابة على ثلاث تساؤلات أساسية متصلة بالخيارات الاقتصادية المتوافرة لديه . إن ندرة الموارد التي تواجهها كل المجتمعات تحتم تلك التساؤلات.

التساؤل الأول : ماذا يجب أن ينتج المجتمع ؟ ما هي نوعية وكمية السلع الممكن إنتاجها ؟ هل ننتج إنتاجا زراعيا أم صناعيا؟ أم حربيا؟...

الإجابة على هذا التساؤل تعتمد على تحديد ما هو الأفضل أو الأمثل بالنسبة للمجتمع وهذا التحديد يختلف من نظام اقتصادي إلى آخر , كما أن من يجيب على هذا التساؤل يختلف باختلاف المجتمعات ففي النظام الرأسمالي يجيب عليه الأفراد مستهلكون ومنتجون في سعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية , أما في النظام الاشتراكي فتجيب عليه سلطة تخطيطية مركزية.

التساؤل الثاني – كيف ينتج المجتمع ؟ من يقوم بالإنتاج ؟ وبأي الموارد ؟

وبأي الطرق الإنتاجية ؟ الإجابة على هذا التساؤل تعتمد على تحديد الأمثل للمجتمع وتختلف باختلاف موقع الشخص وخلفيته كما تعتمد على تحديد نوعية السلع المنتجة وكميتها.

التساؤل الثالث – لمن ينتج المجتمع ؟ لمن يذهب ذلك الإنتاج ؟ أي من يستفيد منه ؟ هل يتم توزيع الإنتاج بالتساوي , أم على أساس الإنتاجية ؟ الإجابة على هذا التساؤل تختلف باختلاف المجتمعات والأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة.

رابعا - الكفاية والتوظيف الكامل للموارد:

يقصد بالكفاية إنتاج أقصى كمية من السلع والخدمات باستخدام أقل كمية من الموارد المتوافرة . ولكي ينتج المجتمع بكفاية عليه أن يحقق التوظيف أو الاستخدام الكامل للموارد . ويجب استخدام الموارد المتوافرة بطريقة نحصل منها على أفضل النتائج (وضع المورد المناسب في الاستخدام المناسب,) وهو من الافتراضات الأساسية في التحليل الاقتصادي

خامسا - الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة:

محدودية الموارد وتزايد الحاجات وتنوعها يجعل عملية الاختيار بين الإمكانيات المختلفة ضرورية وتقع في صلب المشكلة الاقتصادية . إن اختيار إحدى السلع والخدمات يعني عدم اختيار سلعة أو خدمة أخرى , أي أن هناك تكلفة للاختيار تسمى تكلفة الفرصة البديلة . بسبب الندرة تبرز مشكلة الاختيار وبالتالي تكلفة الفرصة البديلة.

سادسا - الإمكانيات الإنتاجية المتاحة للمجتمع:

لاستيعاب عملية الاختيار التي تواجه المجتمع و التي تكون صلب المشكلة الاقتصادية نلجأ إلى البناء النظري الذي يقوم على الفرضيات التالية:

- أن هناك كميات محدودة من الموارد الاقتصادية التي , رغم تخصصها, يمكن أن تدخل في أكثر من استخدام

- أن المعرفة الفنية أو التقنية ثابتة في المدى القصير.

- أن المجتمع ينتج سلعتين أو مجموعتين من السلع مثل الإنتاج الحربي والإنتاج المدني.

- أن الاقتصاد يوظف جميع موارده توظيفا كاملا

الموارد المحدودة تعني إنتاج سلع محدودة مما يحتم اختيار الكميات من الإنتاج الزراعي وإنتاج المساكن , ولكن لأن الموارد محدودة وموظفة توظيفا كاملا فإن أي زيادة في الإنتاج الزراعي تتطلب بالضرورة تخفيض عدد المساكن والعكس صحيح.

الجدول التالي يقدم مثالا رقميا يظهر الاختيارات العديدة المتاحة بين الانتاج الزراعي و انتاج المساكن خلال سنة واحدة .

من الجدول 1-2 صفحة 39 من الكتاب المقرر, نستنتج أن الانتقال من النقطة A إلى النقطة B ومنها إلى النقطة C يزيد من أعداد المساكن التي نضطر للتخلي عنها مقابل طن واحد من الإنتاج الزراعي والسبب في ذلك يعود إلى أنه في المرحلة الأولى يتم تحويل الموارد الأكثر صلاحية للزراعة من إنتاج المساكن إلى الإنتاج الزراعي مما يعني أن مقدار الانخفاض في أعداد المساكن

يكون ضئيلا , لأن الموارد المحولة لم تكن صالحة أصلا لقطاع التشييد , ولكن مع الاستمرار في زيادة الإنتاج الزراعي على حساب إنتاج المساكن سنضطر إلى استخدام موارد أقل ملائمة للإنتاج الزراعي مما يعني أن عدد الوحدات السكنية التي يتم التخلي عنها يتجه للازدياد . ويبدو من الجدول أن هذه تتجه للتزايد ويعبر المنحنى في الشكل التالي عن ذلك بالتحدب ويرجع ذلك إلى مبدأ تزايد التكاليف.

مبدأ تزايد التكاليف:

في المثال السابق كانت تكلفة الحصول على طن من الإنتاج الزراعي 10 آلاف وحدة سكنية واتجهت للتزايد وسبب تزايدها هو الطبيعة المتخصصة للموارد , ومحاولة تحويل بعض الموارد لمجال غير تخصصها لا بد أن ينطوي على زيادة في التكاليف . وتزايد التكاليف يعبر عنها العمود الثالث من جدول إمكانيات الإنتاج (الجدول 1-2 صفحة 39) وهذا التزايد في التكاليف هو سبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج بعيدا عن نقطة الأصل كما في الشكل 1-2 صفحة 41 من الكتاب المقرر.

استخدامات منحنى إمكانيات الإنتاج:

يظهر منحنى إمكانيات الإنتاج أقصى ما يمكن أن ينتجه المجتمع وليس ما يرغبه . فإمكانية الإنتاج محدودة بالموارد , لذلك فإن النقطة (2 N على الشكل 2.2) لا يمكن الحصول عليها إلا بزيادة الموارد أو تطوير استخداماتها.

نلاحظ أن المنحنى يمثل أقصى ما يمكن إنتاجه لكن هذا لا يعني بالضرورة أن المجتمع ينتج دوما أقصى ما يمكن إذ من المحتمل أن ينتج أقل من إمكانياته (النقاط G و H في الشكل .) 2.2 إن الإنتاج دون الإمكانيات يعني أن بعض الموارد معطلة أو غير مستغلة أفضل استغلال . ويؤدي توظيف جميع الموارد أو استغلالها إلى الوصول إلى أي نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج (الشكل 2-2 صفحة 44 من الكتاب المقرر)

أما النقطة N خارج منحنى إمكانيات الإنتاج فإن الوصول إليها مرهون بزيادة الإمكانيات الإنتاجية للمجتمع ومرهون بإمكانات النمو في الاقتصاد أي مرهون بزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع . وزيادة الإمكانيات الإنتاجية ينأتى من مصدرين أساسيين:

-زيادة الموارد الاقتصادية

-تقدم تقني يساعد على إيجاد طرق إنتاجية أفضل

يمكن زيادة العمل عن طريق زيادة السكان أو فتح باب الهجرة , ويمكن زيادة رأس المال عن طريق ادخار جزء من الدخل وهذا الادخار يمكن تحويله لإنتاج السلع الرأسمالية مما يعني زيادة رأس المال وبالتالي زيادة الموارد الاقتصادية للمجتمع .كما أن زيادة الموارد الطبيعية ممكنة عن طريق ميكنة الإنتاج واستخدام الأسمدة.

إن أية زيادة في الموارد الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الإمكانيات الإنتاجية المتاحة للمجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية. (الشكل 3-2 صفحة 45 من الكتاب المقرر)

إذا قام المجتمع بتخريج مجموعة من مهندسي البناء ومجموعة من الزراعيين فإن إمكانيات الإنتاج من كل من المساكن والإنتاج الزراعي تزداد مما يعني إنتقال المنحنى إلى اليمين لكن هل يكون الإنتقال بشكل متوازي ؟ هذا يعتمد على طبيعة الزيادة في المورد الاقتصادي وهل تستغل تلك الزيادة في الإنتاج الزراعي او الإنتاج الصناعي ؟ فزيادة عدد سكان الريف تؤدي إلى زيادة عدد العمال وبالتالي زيادة إمكانيات المجتمع الإنتاجية لكن الزيادة في نسبة الإنتاج الزراعي ستكون أكبر لأن الزيادة في المورد الاقتصادي أثرت بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي (الجدول 4-2 صفحة 46 من الكتاب المقرر)

أما المصدر الآخر لزيادة إمكانيات الإنتاج فهو التقدم التقني فالاختراع أو طريقة الإنتاج التي تسمح بالاستغناء عن عدد كبير من العمال تعني عمليا أن هناك زيادة في عدد العمال في مجال ما يمكن توجيههم إلى مجال آخر وهذا يعني زيادة في إمكانيات الإنتاج . يمكن للتقدم التقني أن يكون عاما يلمس المساكن والإنتاج الزراعي. (الشكل 5-2 صفحة 47 من الكتاب المقرر).